استمعت إلى عرض منها حول مشاكل التفاوت في أعداد الجاليات والاتجار بالبشر

«تنمية الموارد» تتسلم الردود الحكومية على «تعديل التركيبة السكانية» نهاية الأسبوع الجاري

جانب من اجتماع لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية

الصالح : توزيع الأوزان بين الجاليات سيجعل هناك استقرارًا من الناحية الأمنية

ناقشت لجنة تنمية الموارد البشرية في اجتماعها أمس قضية التركيبة السكانية، واستمعت إلى عرض حكومي حول مشاكل التفاوت في أعداد الجاليات والاتجار في البشر والخدم، إضافة إلى آليات لمتابعة حلول هذه المشاكل.

وقال رئيس اللجنة النائب خليل الصالح، عقب الاجتماع الذي عقد بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، إن اللجنة طالبت الجانب الحكومي بمنحها جداول زمنية محددة لتعديل التركيبة السكانية.

وأضاف أن اللجنة ستتسلم من الجانب الحكومي نهاية الأسبوع الجاري الردود النهائية حول المقترحات المقدمة بشأن تعديل التركيبة السكانية.

وأوضح الصالح أن توزيع الأوزان بين الجاليات سيجعل هناك استقرارًا من الناحية الأمنية نتيجة تناسب وقرب الأعداد من بعضها، إضافة إلى تجنب التفوق الكاسح لجالية معينة على الجاليات الأخرى في العدد.

وأضاف الصالح أن اللجنة وصلت إلى مرحلة تكاد تكون نهائية فيما يخص هذا الملف، لافتًا إلى أن الوزيرة العقيل وفريقها قدموا للجنة مشروعًا به حلول لمشاكل أعداد الجنسيات والاتجار بالبشر وغيرها إضافة إلى آليات متابعة حلول هذه المشاكل.

العرض الحكومي كان متميزًا وقادرًا على التنفيذ وطالبنا بتقديم القوانين التي نحتاجها

وأشار إلى أن العرض الحكومي اليوم "أمس" كان متميزًا وقادرًا على التنفيذ، لافتًا إلى أن اللجنة طلبت من الجانب الحكومي تقديم القوانين التي يحتاجون إليها خلال هذا الأسبوع ليتم الموافقة عليها في المجلس ومنح اللجنة القوة في تفعيل تنفيذ التركيبة السكانية.

أكد أن الخالد تحت الاختبار الحقيقي

العدساني يطالب رئيس الوزراء بإقالة من يثبت تقصيره من الوزراء في ملف «غسيل الأموال»

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد باتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه ملف غسيل الأموال، ومحاسبة المقصر من الوزراء حيال هذا الملف وإقالته من الحكومة.

وقال العدساني في تصريح بمجلس الأمة أمس إن "رئيس الوزراء تحت الاختبار الحقيقي لأخذ الإجراءات اللازمة، ويجب أن يكون لديه رقابة ذاتية على الوزراء ومحاسبتهم وإقالة المقصر منهم".

وأضاف "من المفترض على رئيس الوزراء الإشراف على جميع الوزراء المختصين وذلك حسب المادة ١٢٧ من الدستور ومراقبة أدائهم، مبينًا أن "لديه جزءًا من التقرير الذي يؤكد أن وحدة التحريات المالية لم تحول الملف كاملًا إلى النيابة بسبب تراخي وزير المالية براك الشيتان".وأكد العدساني أنه إذا منحت الثقة للوزير في جلسة التصويت على طلب طرح الثقة المقررة يوم الأربعاء المقبل، ستقع المسؤولية الكبيرة على رئيس الوزراء من خلال المساءلة والاستجواب".

وشدد على أنه لن يتهاون أو يتراخى، وسيتعاون فقط للمصلحة العامة التي تقتضي إقالة وزير المالية، تطبيقًا للدستور والقانون واللوائح المعمول بها.

وقال العدساني " أخطر شيء يمكن أن نواجهه أن يصبح الفساد أمرًا عاديًا، وهذا الأمر غير مقبول لدينا، ويجب محاسبة كل شخص تجاوز أو خالف قوانين الدولة".

استغرب عدم صحوة الوزارة إلا أخيراً حينما أصدرت إعلانًا بقبول أبناء الكويتيات

السبيعي : الاستجواب المزمع تقديمه للحربي غدا أو بعد غد يحوي معلومات صادمة

الحميدي السبيعي

دعا النائب الحميدي السبيعي وزير التربية ووزير التعليم العالي د. سعود الحربي إلى الاستعداد لمواجهة الاستجواب الذي سيتقدم له خلال الأيام المقبلة، مؤكدًا أن الاستجواب المزمع تقديمه يوم الثلاثاء أو الأربعاء يحوي معلومات صادمة.

واستغرب السبيعي في تصريح صحفي بمجلس الأمة عدم صحوة وزارة التربية إلا مساء أمس الأول حينما أصدرت إعلانًا بقبول أبناء الكويتيات، ونشرت في الصحف الصادرة صباح أمس إعلانًا عن وجود درجات وظيفية شاغرة الأولوية فيها للكويتيين وأبناء الكويتيات ثم الخليجيين في بعض التخصصات.

وقال "هذه الوزارة إما أنها رضخت خوفا من الاستجواب وإما أنها تكذب على الناس، موضحًا أن الوزارة لم تلتزم بإعلانها الذي أصدرته قبل أربعة أيام والذي طلبت فيه حضور المسجلين في شهر فبراير الماضي لإجراء المقابلة وذكرت فيه أنها لا تستطيع تحديد العدد الذي سيتم توظيفه إلا بعد دوام الهيئة التدريسية.

وكشف السبيعي عن علمه بالحوار الذي دار بين وكلاء وزارة التربية، والذي تم الاتفاق فيه على نشر الإعلان من أجل تجاوز الاستجواب ليتم بعد ذلك "تسقيط" المتقدمين للوظائف من الفئات التي يفترض أن تكون لها الأولوية ومن ثم الاستعانة بوافدين لشغل هذه الوظائف.

وأضاف السبيعي أن "وزارة التربية تلعب بمصائر الناس"، مؤكدًا أن وزير التربية لا يستحق أن يبقى بمكانه يومًا واحدًا، خاصة أنه لم يتجاوب على مدى 8 أشهر مع لجان التحقيق والنواب والناس وأخيرًا رضخ عندما علم أن الاستجواب حقيقي.

وبين أنه عندما جاءه أحد الأشخاص لعمل تسوية مع الوزير اشترط أن يصدر الوزير أولًا قرارًا بمنع الاستعانة بالوافدين في السنة الدراسة 2020 / 2021 وأن يلتزم به ومن بعدها يتم الاتفاق على الإعلانات ولكن الوزير رفض وقال إنه لا يستطيع أن يصدر قرارًا بمنع الاستعانة بالوافدين.

وتابع السبيعي مخاطبًا الوزير " لذلك الاستجواب واصلك واصلك وسأقدمه يوم الثلاثاء أو يوم الأربعاء المقبل وهناك أخبار ومعلومات صادمة "، مستطردًا بالقول "سيرى الشعب عندما يصعد الوزير المنصة يوم 18 أغسطس من الذي كان يراوغ طوال الفترة الماضية ويهدم مصالح الناس". وطالب السبيعي وزير التربية بالتركيز على مواد الاستجواب عند صعوده المنصة وعدم تضييع وقت الاستجواب بقصيدة وشعر، مؤكدًا أنه سيكشف كل متخاذل يقف مع الوزير ضد أبناء الشعب الكويتي لأجل مصالح ضيقة .

حماد: مشروع قانون «معالجة آثار كورونا» كان فرصة لدعم العمالة الوطنية وتعديل التركيبة السكانية

سعدون حماد

قال النائب سعدون حماد إن مشروع قانون معالجة الآثار الناجمة عن جائحة "كوفيد-١٩" على سوق العمل، يعالج أوضاع العمالة في القطاع الخاص، ولا يشمل جميع موظفي الدولة، مؤكدًا أن المشروع كان فرصة لتعديل التركيبة السكانية ودعم العمالة الوطنية.

وأوضح حماد في تصريح بمجلس الأمة أمس أن المشروع يعالج أوضاع العاملين في القطاع الخاص من العمالة الوطنية وعددهم ٧١ ألفًا و٨٠٠ موظف كويتي، وكذلك العاملون الأجانب.

واعتبر أن المشروع كان فرصة للتخلص من مليون و٦٥٠ ألف عامل أجنبي في القطاع الخاص من خلال تخفيض الرواتب أو إنهاء العقود.

وبين أن المادة الثانية من المشروع تصب في صالح العمالة الوطنية بنصها على " زيادة الدعم المقرر على العمالة الوطنية وفق القانون رقم ١٩/٢٠٠٠ المعدل بقانون رقم ٣٢/٢٠٠٣ نتيجة تطبيق أحكام الماده السابقة بمقدار الفرق بين الأجر الفعلي المستحق عند تطبيق هذا القانون والأجر بعد تخفيضه".

وأضاف أنه وفقًا لنص هذه المادة فإن المواطن الذي يحصل على راتب ٢٠٠٠ دينار في القطاع الخاص وتم تخفيضه ألف دينار فإن الدولة تدفع الفرق، مشيرًا إلى أن "هذا القانون مؤقت وليس دائمًا وتنتهي مدة العمل به بمجرد الإعلان عن انتهاء جائحة كورونا".

وبين حماد أن مشروع القانون نوقش في اللجنة المالية وتم التصويت عليه بالإجماع وكذلك صوت عليه بالإجماع في اللجنه الصحية، مبينًا أنه تم دراسة كلفته المالية وأجريت دراسة على جميع الحلول التي قامت بها دول العالم بهذه الجائحة، توصلت إلى أن أفضل التدابير هي ما تقوم بها دول الخليج.

وبين أن الدراسة تناولت دستورية تخفيض أجر العامل غير الكويتي وانتهت اللجنة إلى عدم دستورية التمييز في العاملين الخاضعين لنظام القانون إلا في حالة تطبيق التخفيض على الكل وإضافة مادة ثانية تحمي فيها المواطن الكويتي"، لافتًا إلى أن دول الخليج خفضت رواتب جميع الوافدين وعوضت المواطنين".

وأضاف حماد أن اللجنة المالية درست أيضًا كلفة تعويض المواطنين ووجدت أنها ٢٤٠ مليون دينار ولذلك فإن الكلفة جاهزة والتقرير جاهز، مؤكدًا أن رفض القانون حرم المواطنين من تعويض أعمالهم المتوقفة.

وأكد أن أكثر فئة متضررة من عدم إقرار القانون هم أصحاب المشروعات الصغيره والمتوسطة والذين اشتكوا في اللجنة المالية من أعبائهم المالية، موضحًا أن فكرة مشروع القانون كانت تتمحور حول تخفيض رواتب الجميع وتحميل الدولة الفارق المخفض كما هو معمول به في دول الخليج.

واعتبر أن ما حصل في التصويت لبس في أنه يشمل جميع موظفي الدولة والصحيح أنه يتعلق بالعاملين في القطاع الخاص ومنهم العاملون في البنوك وشركات التأمين والاتصالات وعقود القطاع النفطي للمقاولين وباقي الأنشطة.

ورأى حماد أن تصويت المجلس ضد هذا القانون جاء لحماية مليون و٦٥٠ ألف وافد، مؤكدًا أنها كانت فرصة لتصفية العمالة السائبة وتعديل التركيبة السكانية.

من جانب آخر قال حماد إن دول الخليج سبقت الكويت في معالجة تخفيض رواتب غير المواطنين وإنهاء العام الدراسي وتطبيق التعليم عن بعد معربًا عن أسفه من أن وزير التربية ظل لمدة خمسة أشهر يدرس الموضوع ليعود بعدها وينهي العام الدراسي.

وأكد حماد أن وزارة التربية قالت إنها أعطت مشروع التعليم عن بعد لشركة لتطبيقه إلا أن المشروع فشل وبعدها لجأت إلى إدارة نظم المعلومات التي أنجزت المشروع وبدأ التعليم عن بعد بأياد كويتية وبالمجان، لافتًا إلى أن الشركة التي فشلت في إنجاز المشروع لم تقم بإرجاع الأموال

الدلال للعقيل : ما إجراءات «القوى العاملة» تجاه ملف النائب البنغالي؟

محمد الدلال

تقدم النائب محمد الدلال بسؤال برلماني إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية مريم العقيل بشأن الإجراءات والخطوات التي قامت بها الوزارة وهيئة القوى العاملة تجاه المعلومات والبيانات والملفات الخاصة بقضية البنغالي تحديداً والشركات والأطراف والأشخاص المرتبطة بها.

واستفسر الدلال عن خطوات الوزارة وهيئة القوى العاملة في شأن تقييم أداء هيئة القوى العاملة أتجاه النظم والتشريعات الحالية والتي لم تعالج قيام جرائم قضية البنغالي، وهل يوجد توجه لتعديل أو التشريعات للحيلولة دون تكرار مثل هذه الجرائم.

كم طلب إفادته بأجوبة عن الأسئلة التالية:

هل قامت الوزارة بالتحقيق القانوني في شأن قيام قضية البنغالي وهل التحقيق القانوني والإداري شمل الأطراف المعنية بالوزارة وقطاعاتها المختلفة التي أتاحت قيام مثل قضية البنغالي، مع تزويدي بنتائج التحقيق أن وجدت.

هل هناك أطراف عاملة في الوزارة وهيئة القوى العاملة تم أحالتهم للنيابة والقضاء بسبب قضية النائب البنغالي أو القضايا المشابهة في شأن التجاوزات المخالفة لقوانين العمل أو الأتجار بالبشر

هل تسلمت الوزارة وهيئة القوى العاملة أية شكاوي أو اعتراضات من منظمات دولية أو منظمات حقوق الأنسان في شأن جرائم الاتجار بالبشر والاتجار ومخالفات القوى العاملة منذ عام 2015 وحتى تاريخه وما هي خطوات الوزارة وهيئة القوى العاملة في التعامل معها وماهي ردود الوزارة وهيئة القوى العاملة علي تلك الرسائل والشكاوى من المنظمات الدولية الرسمية أو منظمات حقوق الانسان.